

العنوان:	الثورات الشعبية وأسباب إنهيار بعض الأنظمة السياسية العربية من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية : دراسة مسحية
المصدر:	المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية
الناشر:	جامعة مؤتة - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	الهزايمة، محمد عوض
مؤلفين آخرين:	العدوان، عبدالحليم مناع(م . مشارك)
المجلد/العدد:	مج 5, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	شعبان / تموز
الصفحات:	89 - 134
رقم MD:	460101
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	الأردن ، الأنظمة السياسية ، الربيع العربي، الإصلاح ، مدرسو العلوم السياسية ، الجامعات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/460101

الثورات الشعبية وأسباب انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية دراسة مسحية

د. محمد عوض الهزايمة (٥)

د. عبدالحليم مناع العدوان (٥)

تاريخ القبول: ٢٠١٢/٥/٣٠

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١١/١٠/٢٤

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى أسباب الثورات الشعبية العربية التي أدت إلى انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن هناك علاقة بين المتغيرات الشخصية وأسباب الثورات الشعبية، ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضية، فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الإحصائي وذلك من خلال استبانة تكونت من قسمين: الأول: خصص للخصائص الديمغرافية، والثاني: خصص للأسباب الباعثة للثورات الشعبية العربية، وقد تم توزيع (٥١) استبانة على مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عاد منها (٤٥) استبانة، وتم التعامل مع (٤٢) استبانة لعدم صلاحية (٣) منها. لقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، وأوصلت الباحثين إلى عدد من الاستنتاجات الهامة منها: إن أبرز الأسباب التي دعت إلى قيام الثورات الشعبية كانت تلك التي تتعلق بمؤسسة الحكم، وإن أدنى الأسباب تأثيراً هي الأسباب الثقافية وهذا يدل على مدى غياب الوعي العربي، الذي لم يعد يتلمس طريق المصلحة القومية ومتطلباتها المستقبلية بالقدر الذي يبعث على المصلحة الفردية الآنية، وإن القاعدة الشعبية ترى بالواقع العربي أنه عاجز عن تلبية أدنى الطموحات العربية، الأمر الذي بات لديها قناعة قائمة على ضرورة تغيير هذا الواقع مهما بلغت التضحيات، وأما أهم هذه التوصيات فتتمثل بـ: ضرورة تقنين مؤسسة الحكم وفق ما تفتضيه المصلحة العامة وإبعاد عائلة رأس الحكم من الاقتراب من هذه المؤسسة، ونشر الوعي بين الشعوب العربية لإدراك قيمة المصالح القومية وما تحقّقه من إيجابيات تفوق قيمة المصالح الفردية. الكلمات الدالة: الثورات الشعبية، مدرسو العلوم السياسية، المتغيرات الشخصية، الخصائص الديمغرافية، الأسباب الباعثة، الثورات.

(٥) معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

كلية الآداب، جامعة العلوم الإسلامية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Abstract**Popular revolts and causes of collapse of Arab political systems from the perspectives of political sciences' professors at Jordanian universities 'Survey Study'**

The current study aimed at identifying causes of Arab popular revolts which led to the collapse of some Arab political systems from the perspectives of political sciences' professors at Jordanian universities.

The study was based on the following hypothesis: There is a relationship between personal variables and causes of popular revolutions. To achieve the objectives of the study and to verify the study's hypothesis, the researchers used the descriptive, analytical and statistical approaches, through questionnaire that consisted of two parts as follows: A: demographic characteristics. B: causes of Arab popular revolts.

The researches distributed ٥١ questionnaires ; the returned number was ٤٥, however, the researches excluded ٣ due to lack of clarity of answers and dealt with ٤٢.

Results of the study supported the raised hypothesis and the study revealed that the main causes of the Arab popular revolts were those relating to the ruling regime whereas the less influential cause was the culture.

Based on the study's results, the researchers recommend the following:

- Codifying the ruling systems in accordance with public interests.
- Raising awareness among Arab peoples to realize the value of national interests.

Keywords: popular revolts, political sciences professors, personal variables, demographic characteristics.

المقدمة:

يكاد يكون هناك إجماع لدى المتخصصون في علم السياسة أن الثورات الشعبية من الممكن وقوعها في أي دولة من دول المنظومة السياسية الكونية، بما فيها الدول الأكثر تقدماً في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وغيرها من البلدان، فالدولة والحالة هذه غير محصنة ضد الثورات سواء صاحبها العنف أو لم يصاحبها، وبالتالي تنزع في نهاية الأمر إلى انهيار الأنظمة السياسية، أو إلى تصحيح مساراتها، فإذا كانت النتائج المترتبة على الثورات أحد الأمرين السابقين الانهيار أو التصحيح للمسارات، فإن هناك والحالة هذه حاجة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: لماذا تحدث هذه الثورات؟، أو بصورة أوضح ما الأسباب الداعية إلى قيام هذه الثورات؟. وهذا يقود بدوره إلى عدة تساؤلات منها: لماذا لم تحصن الدول أنظمتها السياسية بالوسائل التي تحول دون انهيارها، كشعور المواطنين بعدالة النظام، بالإضافة إلى ضرورة تسليح النظام بكل أسباب الفاعلية، وغيرها من الأسباب الباعثة على ديمومة النظام واستمرارية بقاؤه، وإذا ما صرفنا الإجابة المطلوبة لحال الثورات الشعبية العربية اليوم، فإن هذه التساؤلات تفرض علينا ضرورة إعادة النظر في الأدبيات

السياسية، التي ركزت على الأنظمة العربية وقوى المعارضة، بينما أهملت قدرة المجتمعات إنتاج قوى وحركات تغيير جديدة، تعمل بوسائل مبتكرة كالإنترنت وغيرها في عصر الثورة الإعلامية، ورغم هذا فإن الإجابة على ما سبق من الأسئلة فهي معلقة على إجابات مدرسين متخصصين في حقل علم السياسة لبيان أسباب الثورات، لأنهم في اعتقادنا أكثر إلماما بما يجري على الساحة العربية من ثورات تنادي جميعها بالإصلاح السياسي، والذهاب بالأنظمة السياسية القائمة التي لم تعر أي اهتمام لأية عملية إصلاحية سياسية، حيث أن الإصلاح السياسي والأنظمة السياسية هي من الاختصاص الدقيق لمثل هؤلاء النفر من الأكاديميين .

مشكلة الدراسة: لم تشهد المنطقة العربية أية ثورات شعبية كما شهدتها المنطقة منذ مطلع عام ٢٠١١، حيث ظلت خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي والمطالبة بالإصلاح السياسي، إلا أن الأمر قد تغير، وأخذت المنطقة تشهد ثورات شعارها التغيير والمطالبة بالإصلاح السياسي، والقضاء على رموز الفساد وإقامة صرح العدالة، وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة التي أخذت تتضخم يوما بعد يوم، وإلى غير ذلك من المطالب، لذا فإن مشكلة الدراسة والحالة هذه تكمن في: مدى تقديرات أهل الاختصاص لأسباب انهيار بعض الأنظمة العربية والمتأثرة بالخصائص الديموغرافية لهذه العينة، كما تكمن في مدى ترتيب هذه الأسباب تنازليا من الأهم إلى الأقل في قوة التأثير والتي أدت إلى تحريك الشارع العربي، وذلك وفق الاستبانة العلمية التي أعدت لهذه الغاية، وهذا بدوره يوجه أنظار المعنيين بالإصلاح إلى هذه الأسباب وفق أهميتها، عندها يتمكنون من إعطاء كل سبب ما يتطلبه من إصلاح مطلوب، بعد البدء بأكثرها إلحاحا، وهذا يوفر الوقت وصولا إلى الغاية المرجوة ويعد عن التخبط والتخمين في تحديد الأسباب، وكذلك تحديد الخطوة الإصلاحية الأولى، وهذا حل لمشكلة قد تكون غائبة عن أذهان صناع القرار .

أهمية الدراسة : تتأتى أهمية الدراسة من جوانب ثلاثة : الأول، كونها ترسم صورة واضحة لمنظور فئة أكاديمية متخصصة في مجال علم السياسة، تدور حول أسباب ظاهرة سياسية أطلق عليها مصطلح "الثورات الشعبية"، والتي هبت مؤخرا على المنطقة العربية، والتي كان من نتائجها انهيار بعض الأنظمة السياسية، وهذا المنظور له أهميته، كونه يحدد أسباب هذه الثورات وفق الأكثر باعثيه إلى الأقل . وأما الثاني : فهي تعطي رسالة للقائمين على قيادة الدفة السياسية في كل دولة مفادها: أن الثورة قادمة إن لم يتم تفادي أسبابها بالإصلاح، وأن مشروعية أي قيادة سياسية تنبع من قواعدها الشعبية، وليس من أسباب قوتها كالجيش وبقية قوى الأمن الداخلي على اختلاف مسمياتها، وأما الثالث : فأهمية الدراسة بالنسبة للناحية الأكاديمية تشكل أرضية واسعة لفئة أخرى من الباحثين حيث يتم الاستفادة من تقديرات أهل الاختصاص للأسباب الباعثة للثورات ونتائجها، وتختصر الوقت على مثل هؤلاء في تحديد هذه الأسباب، كونها جاءت من تقديرات هذه العينة المختصة، فإن نحت هذه الدراسة منحى الاستبانة، فهي تلائم لتكون دراسة نظرية لاحقة، وبذلك نكون قد فتحنا أمامهم بابا آخر للبحث .

أسئلة الدراسة وأهدافها: تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية :

- ١- ما درجة الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية ؟
- ٢- هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف عمر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ؟
- ٣- هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
- ٤- هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
- ٥- هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟
- ٦- هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على أسئلة الدراسة، تم وضع الفرضيات الصفرية التالية :

- ١- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a < 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انخيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى الفئة العمرية للمدرس (٣٥ سنة فما دون، ٣٦- أقل من ٤٥ سنة، من ٤٥ فأكثر) .
- ٢- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a \geq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انخيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى الرتبة الأكاديمية للمدرس (مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك، أستاذ) .
- ٣- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a \geq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انخيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى مصدر المؤهل العلمي الأخير للمدرس (المنطقة العربية، المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية) .
- ٤- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a \geq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انخيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى التوجهات الفكرية للمدرس (إسلامي، قومي، قطري) .
- ٥- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($a \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للثورات الشعبية، وأسباب انخيار بعض الأنظمة السياسية العربية، تعزى إلى الدخل الشهري للمدرس (أقل من ١٠٠٠ دينار، من ١٠٠٠- إلى أقل من ١٥٠٠ دينار، من ١٥٠٠ دينار فأكثر) .

حدود الدراسة:

إن حدود هذه الدراسة تقتصر على منظور مدرسي العلوم السياسية، للأسباب الداخلية للثورات الشعبية العربية التي تعصف ببعض الأنظمة السياسية العربية، كما تقتصر على دول النظام الإقليمي العربي، ولا تتعداها إلى الأسباب الخارجية، لأن هذه تحتاج إلى بحث مستقل نتركه لباحث آخر قد يكون هذا الأمر من اهتمامه . محددات الدراسة : يتحدد تعميم نتائج الدراسة بالاستبانة التي جرى إعدادها من قبل الباحثين، ولغاية تحقيق أهدافها، وتعتمد على دلالات صدق وثبات الاستبانة، كما يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها على مجتمع الدراسة والمجتمعات المماثلة.

مصطلحات الدراسة : توجد ثلاثة مصطلحات ضمن هذه الدراسة وهي :

أولاً: الثورات الشعبية : هناك عدة تعريفات عرفت بها الثورات الشعبية منها: (أما تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تنبع من طرق دستورية، ويقوم بهذا التغيير الشعب ويهدف إلى تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وهذا التغيير لا يؤثر على شخصية الدولة، ولا إلى إلغاء التزاماتها الدولية)^(١)، كما عرفت بأنها: (هي تغيير سياسي يستهدف النظام السياسي في الدولة دون أن يمس بالضرورة ذات الدولة، حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسي دون انهيار الدولة، والتغيير الذي تسعى إليه الثورة لا يقبل أي عمليات تجميل أو إصلاح للنظام)^(٢)، ومن خلال ما سبق يرى الباحثان بالثورة الشعبية بأنها: (عملية تغيير سريع وجذري للنظام، مما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة القائمة عليه، ومجيء نظام جديد كبديل له، ونخبة جديدة أيضا تسوسه، يرفع القائمون على التغيير - وهم الشعب في العادة - مبررات تكون مقنعة للقيام بالثورة كمكافحة الفساد المستشري والمناداة بالعدل على اعتبار ان الظلم قد عم وغيرها من المبررات من هذا القبيل).

ثانياً : الأسباب : تعرف الأسباب بأنها: العوامل الباعثة على قيام الشعب بالثورة وهذه العوامل تختلف على مصدرها، فإما أن تكون داخلية كشعور الشعب بالظلم نتيجة كبت الحرمان وانتشار الفساد والمحسوبية وغيرها، وقد تكون خارجية تأتي بفعل تحريض الدول الأخرى للشعوب للقيام بالثورة.

ثالثاً : منظور مجتمع الدراسة: لهذا التعريف عدة جوانب تعبر عنه فقد يسحب على تعريف الإدراك والذي قد يعرف بأنه: (المعارف التي قد تنشأ مباشرة عن فعل أعضاء الحس الإنساني المتعددة إزاء ظاهرة معينة فتولد في النفس ما يترجم إلى أحكام وتأويلات)^(٣) وقد ينسحب على تعريف المنظور وجهات النظر وتعرف بأنها: (عملية استقبال المؤثرات الخارجية إزاء حدث ما ومن ثم تفسيرها بواسطة نظام سلوكي تمهيدا لترجمتها لمعاني ومفاهيم تسهم في اختيار السلوك إزاء ذلك الحدث وتعتبر عن وجهة نظر المستقبل لتلك المؤثرات)^(٤).

(١) صليبا، المعجم الفلسفي، ج ١، ص ٢٨١.

(٢) رجب، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ص ٤.

(٣) صليبا، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٤) السلمي، تحليل النظم السلوكية، ١٣٣.

ومن خلال ما سبق فإننا نرى بالمنظور بأنه: (تصور ذهني مصدره الحدث يؤثر في عقلية الإنسان المتأثر به، ويؤدي في نهاية الأمر إلى وضع تفسير لذلك التصور من أجل إصدار حكم عليه).

الدراسات السابقة

ولما كانت الثورات الشعبية العربية حديثة العهد على ساحة الأنظمة السياسية العربية، فإن الدراسات التي تناولتها بلا شك حديثة العهد هي الأخرى، ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة برنتون والموسومة ب .: "دراسات تحليلية للثورات" ^(٥)، واستهدفت هذه الدراسة دراسة المجتمعات وصولاً إلى المجتمع المثالي، حيث قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن المجتمعات تتباين في تركيبها، الأمر الذي جعل من هذه التركيبات مقياساً للرقى، هذا وقد استخدم الباحث المنهج السيسولوجي للتحقق من صحة الفرضية، وتحقيق أهداف الدراسة، وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أنه كلما كانت التركيبة الاجتماعية من وحدة واحدة كان الانسجام يسود الدولة، وتختفي إلى حد كبير التناقضات الباعثة على العنف والثورات، والعكس صحيح، وأن المجتمع السوي يفرز نخبة حاكمة سوية تؤمن بالعدالة وتحرم الفساد بأنواعه وتطلق العنان للحريات، كما أفرزت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة التركيز على أن الثقافة السليمة والمبكرة لأبناء الجيل، والتربية الأخلاقية القائمة على القدوة الحسنة، والمعالجة المبكرة للسلبات الصغيرة، هذه جميعاً تقود إلى تفادي الوقوع بأسباب العنف وتجعل من المجتمع مجتمعاً مثالياً وهذا عنوان التقدم والرقى.

دراسة وهبة وآخرون والموسومة ب .: "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي" ^(٦)، وقد استهدفت الدراسة بيان الاحتجاجات السياسية في الوطن العربي، التي تندد بالواقع السياسي العربي، وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية هي: أن الاحتجاجات السياسية في الوطن العربي ما هي إلا ثمرة المعاناة السياسية التي تسببها الحكومات الاستبدادية فيه، هذا وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف الدراسة، لقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الحركات نجحت في نشر ثقافة الاحتجاج ورفع سقف المطالب الشعبية، كما نجحت في حشد الجماهير وملئت أفواهها بالشعارات السياسية التي تناهض الحكم وتشجبه، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: أن الديمقراطية والإصلاح أهم أسباب وقف الحركات الاحتجاجية وقطع الطريق عليها، وإن رفع سقف الحريات ما هو إلا سبيل آخر من أسباب إخماد هذه الحركات .

دراسة عبد الفتاح والموسومة ب .: "الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية" ^(٧)، استهدفت الدراسة بيان السمات المشتركة بين التظاهرات والاحتجاجات والأفعال الثورية التي اجتاحت عدداً من الدول

(٥) برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ص ٢٠

(٦) وهي وآخرون، الحلقات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص ١٠٤-١٢٠.

(٧) عبد الفتاح، الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية، ص ٢٩-٤٩.

العربية، وقامت الدراسة على أساس فرضية رئيسة مفادها : أن هناك سمات مشتركة في أسباب الثورات الشعبية العربية، وتشكل هذه قواسم لا تشذ عنها أي منها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل في نهاية البحث إلى صحة الفرضية، بالإضافة إلى توصله إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الشباب هم المحرك والقائد لهذه الثورات، وأن جموع العرب خارج حدود

لوطن العربي شاطروا أبناء الثورات الشعبية بالتأييد، وأن الاحتجاجات والمظاهرات السلمية مظهر حضاري ومؤشر على ضرورة القيام بالتغيير، كما أن وسائل الاتصالات الحديثة لعبت دورا بارزا في تأجيج الثورات الشعبية، وهذه الثورات الشعبية هادفة حيث أن أول أهدافها إحداث التغيير وتحقيق المطالبة بترحيل رأس الحكم، واما التوصيات فأهمها: وجوب الوقوف على أسباب قيام الثورات وتخطيها من خلال الحكم الرشيد، لأن الثورات دفعتها أسباب لتأجيجها، وقيام الدولة العربية الأخرى التي لم تصلها الاحتجاجات بضرورة القيام بإصلاحات سياسية توجب عدم إعطاء أسباب للقيام بالثورات فيها.

دراسة ناصر والموسومة ب . : " سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية في التعامل مع المطالب الشيعة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) " : دراسة مقارنة ^(٨) وقد استهدفت الدراسة إبراز دور الشيعة الإقليمي وهو ما دفع إلى الحديث عن " هلال شيعي " أو " صحوة الشيعة "، وهذا وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن الشيعة أصبحوا رقما أساسيا في تفاعلات وتوازنات وتطورات المنطقة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتأكد من صحة فرضية الدراسة حيث أن الدراسة أكدت ذلك، كما توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الأحداث التي لحقت بالوطن العربي وخاصة في العراق كانت بداية التمكّن السياسي للشيعة هناك، والتغييرات التي لحقت بإيران هي الأخرى رفعت الصوت السياسي للأقلية الشيعية، وإن تأثير الشيعة في بلاد الدراسة جاء من الكتلة البشرية الشيعية الكبيرة هناك، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن شيعة دولة الخليج ترجع مرجعيتها إلى إيران حيث تتأثر بما يجري هناك سلبا أو إيجابا تجاه دول الخليج، و أن الأيديولوجيا السياسية التي تؤمن بها جماعة الشيعة العربية تؤثر في نظرتها إلى نظام الحكم في البلد الذي تعيش فيه، وتعد هذه الأيديولوجيا من المحددات المهمة في علاقاتها وموقفها من نظام الحكم السائد. وأهم التوصيات : هي ضرورة اتباع سياسة الاحتواء والمشاركة لتشكيل هذه السياسة علاقة تحالف بين السلطة والشيعة هناك، والابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش، لأن ذلك قد يؤدي إلى الحقن والكبت، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى الثورة أو الحرب الأهلية .

دراسة الجحيشي والموسومة ب . : " عالمنا العربي.. ثورات تغيير داخلية أم مشاريع تقسيم خارجية " ^(٩): وقد استهدفت الدراسة بيان موجبات الثورة التي هزت العالم العربي والوقوف على مضامينها و التي قد تكون تغيير ينبع من الداخل العربي، وقد تكون هذه الثورات موجه من الخارج

(٨) ناصر، سياسة النظم الحاكمة، ص ٣٣-٥٣.

(٩) الجحيشي، عالمنا العربي ثورات وتغيير داخلية أم مشاريع تقسيم خارجية، ص ٧٣ - ٨٢.

لتقسيم البلاد العربية بأيدٍ خارجية، من أجل إعادة تقسيم أكثر ملاءمة وبمقاييس تتماشى مع مخططات الدول الخارجية الداعمة لها، هذا وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: أن الثورات الشعبية العربية قامت بسبب تناقضات موجودة في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العربي، وما العوامل الخارجية إلا عوامل داعمة لقيام الثورات من أجل إيجاد ثغرات تستطيع من خلالها القوى الأجنبية التسلل إلى الوطن العربي بشرعية دولية. هذا وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن النتيجة السياسية التي تفصح عنها الثورات هي بروز نخبة سياسية جديدة وهبوط أخرى وإن كانت الجديد ما هي إلا وجوه قديمة ولكن بلون مختلف، وإن هذه الثورات من السهولة بمكان من مصادرة نتائجها وتذهب خلاف ما أراد القائمون عليها، إن التغيير ضروري في المنطقة العربية لكون العالم من حولها سبقها في التغيير الذي أدى بها إلى التقدم والازدهار، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: أن يكون الإصلاح والتغيير تدريجي وتأتي ضرورته من كونه يخرج العالم العربي من عهد التبعية والتخلف والفساد إلى عهد التحديث والشفافية والنهوض بالمجتمعات العربية .

دراسة شحاتة ووحيد والموسومة بـ : " معركة التغيير في العالم العربي " (١٠): واستهدفت الدراسة بيان محركات التغيير والقوى المحركة للثورات الشعبية في العالم العربي، وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها: " أن ما يجري في العالم العربي تقف وراءه أسباب حركته وقوى استثمرت الأسباب للقيام بالثورات " هذا وقد اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وقد توصلتا إلى تأكيد صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، كما توصلتا إلى عدة استنتاجات أهمها: أن هناك دوافع محركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة أدت إلى قيام الثورات، و أن هذه الثورات ما هي إلا ثورات شعبية لأن كافة طوائف الشعب وشرائحه شاركت فيها، وأن الاحتقان الذي قد تعاضم في صدور شرائح المجتمع، أدى إلى تحدي السلطة الاستبدادية للحاكم حتى أنه صغر في أعين هذه الشرائح، وقد قدمت الباحثتان توصيات أهمها: عدم إهمال دور الشباب والأخذ بآرائهم على اعتبارهم قادة المستقبل وعماده، وعدم إغفال دور التنمية وخاصة المستدامة للقضاء على البطالة وتوفير ما يلزم للشعوب، وضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية وعدم تهيمش أي طائفة من الإثنيات التي يتكون منها المجتمع .

دراسة عدد من الباحثين وقد كانت أبحاثهم وموسومة بـ : " التهميش الشامل في تونس، ونهاية الإهانة في مصر، والتصعد الداخلي في اليمن، وعسكرة الانتفاضة في ليبيا، وطائفية الاحتجاجات في البحرين، والصفقة المزدوجة في الأردن، والانتفاضة العسيرة في الجزائر، محاسبة الديمقراطية في المغرب، والثورات المكبوتة في سوريا والسعودية (١١)، حيث عاجلت كل دراسة من دراسات ملف الثورات العربية حالة كل بلد من هذه البلاد، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في دراساتهم، وقد كان هناك اتفاق بينهم على أن أسباب هذه

(١٠) شحاتة ووحيد، محركات التغيير في الوطن العربي، ص ١٠ - ١٧.

(١١) علي وآخرون، ملف الانتفاضات العربية، ص ٥٦ - ١٠١.

الثورات هي بعد الأنظمة السياسية الحاكمة عن اتباع سياسة الحكم الرشيد، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وانتشار الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، وإخفاق الدول في إنجاح التنمية المستدامة، والتغول على المال العام وغيرها من الأسباب في هذا السبيل، مما ولد الكبت والحقن لدى الشعوب، فأخذت تنتظر الفرصة السانحة حتى تعبر عما هو مكبوت لديها، فانطلقت بوقت غفلت الأنظمة السياسية عن التوقيت له، وبصورة "نظرية الدومينو" القائمة على تأثر الدولة المجاورة بالذي وقع في دولة الجوار الأخرى، وهكذا بصورة متوالية، هذا وقد ذهب الباحثون إلى عدة استنتاجات تختلف كل منها باختلاف ما هو كائن في الدولة التي تناولها كل باحث على حدى، وكذلك كانت التوصيات مختلفة تتبع من الاستنتاجات التي من الاستنتاجات التي رآها كل باحث في موضوع البلد الذي تناولها، إلا أن استنتاجاتهم المشتركة كانت تدور في حقيقتها على أن البلاد العربية جميعا ستعصف بها الثورات إلا أنها تتفاوت فيما بينها بالتأثير والنتائج، وأن توصياتهم ذات الصفة المشتركة فكانت ضرورة إعادة النظر في النهج الحكومي تجاه الشعوب والبدء بإصلاح مؤسسة الحكم .

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة كونها : أول دراسة تتناول أسباب الثورات الشعبية العربية من منظور عينة منتقاه من متخصصين في علم السياسة، حيث أن طبيعة الثورات الشعبية التي حطت رحالها على الساحة العربية من اختصاص هذه الفئة، وبالتالي هم الأقدر من غيرهم على تشخيص أسباب هذه الثورات، ولحد علم الباحثين لم يعثرا على دراسة تتناول أسباب الثورات تعتمد على استبانة علمية كالتى استخدمها الباحثان.

منهجية الدراسة : اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الإحصائي لبلوغ غايات الدراسة وتحقيق أهدافها، إيماناً من الباحثين أن المناهج المشار إليها هي الأنسب لطبيعة مشكلة الدراسة البحثية، والأقدر للوصول إلى نتائج علمية ذات قيمة مقدرة بالنسب المئوية على الأرقام ذات الدلالة الإحصائية (scheffe)، هذا وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التحدي وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) كمسار، ثم التركيز على الخصائص العامة لمجتمع بداية من ناحية العمر، الرتبة الأكاديمية، التوجه الفكري والدخل الشهري بالدينار الأردني.

مجتمع الدراسة : شملت الدراسة عينة مسحية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، دون غيرها من مستوى هذه الفئة الأكاديمية وهم من الذين يمارسون مهنة التدريس في حقل علم السياسة لقد تم توزيع (٥١) استبانة، عاد منها (٤٥) استبانة، وتم التعامل مع (٤٢) استبانة لعدم صلاحية (٣) من الاستبانات التي عادت، وقد شكلت النسبة المئوية لتلك التي عادت وتم التعامل معها (٨٢،٤%) على وجه التقريب. هذا وقد تم توزيع الاستبانات وجمعها فكان البعض بالمقابلة الشخصية والبعض الآخر بواسطة الإرسال والاستقبال البريدي.

أداة الدراسة : لقد تم جمع البيانات الأولية من أفراد العينة المسحية، باستخدام استبانة صممها الباحثان بطريقة تخدم أغراض البحث، وتكونت من جزئين رئيسيين، تناول الأول : خصائص عامة لأفراد العينة من حيث العمر والرتبة الأكاديمية ومصدر المؤهل الدراسي الأخير والتوجه الفكري والدخل الشهري، أما الجزء الثاني،

فقد خصص لأسباب الثورات الشعبية، وكانت في عددها ثمانية أسباب ضم كل سبب أسبابا فرعية أخرى وعددها خمسة شكلت هذه الأسباب الفرعية قوام السبب الرئيسي، وهذه الأسباب الرئيسة هي: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإعلامية، الثقافية، وأسباب تتعلق بمؤسسة الحكم، ودستورية، وأسباب أخرى (متفرقة).

تصميم الأداة : تكونت الأداة من ثمانية أسباب رئيسة انضوت أسباب فرعية خمسة تحت مسمى كل سبب رئيسي من كل منها، وتم الاستجابة عليها من خلال تدرج رباعي على النحو التالي: موافق بشدة وقد أعطيت (٤) درجات، وموافق أعطيت (٣) درجات، ولا أوافق بشدة أعطيت (٢) درجة، ولا أوافق أعطيت (١) درجة.

صدق الأداة : اعتمدت أداة الدراسة على الصدق المنطقي الاستدلالي، وهو صدق المفردات وطريقة صياغتها، وقد تم التأكد من ذلك من خلال العمل الإجرائي الذي قام به الباحثان، وتمثل بعرض الاستبانة على سبعة من المحكمين المختصين من ذوي الخبرات في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والسكان والإعلام والقياس والتقييم في عدد من الجامعات الأردنية، وطلب منهم إبداء الرأي وتقدير درجة شمولية فقرات الاستبانة ودقتها وملاءمتها لموضوع الدراسة، وطلب منهم وضع درجة على يسار كل فقرة من محتويات الاستبانة من (١٠)، وفي الخانة المخصصة التي وضعت لغاية جلب انتباه المحكمين عند تفحصهم للاستبانة، كما طلب منهم وضع أية ملاحظات يرونها مناسبة، ثم قام الباحثان بتفريغ استبانات المحكمين وإجراء عملية حسابية لمشمتملات كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتم أخذ الفقرات التي أجمع عليها المحكمون بنسبة (٨٠%)، وتم تعديل الأخرى التي قبلت وفق ملاحظاتهم.

ثبات الأداة : لقد تم التحقق من ثبات الأداة بتطبيقها على عينة استطلاعية (pilot study) عدد أفرادها (١٠) من مجتمع الدراسة، وذلك للتأكد من وضوح عبارات وفقرات الاستبانة والمقصود من كل فقرة قبل بدء العملية البحثية، هذا وقد تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا) لك للمجال من مجالات (الأسباب) الأداة، وللأداة ككل - أنظر الجدول التالي .

جدول (١) معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا) لمجالات الدراسة (الأسباب) (ن = ٤٢)

رقم المجال	المجال (الأسباب)	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا)
١	السياسية	٠,٧٩
٢	الاقتصادية	٠,٦٥
٣	الاجتماعية	٠,٧٤
٤	الإعلامية	٠,٧٦
٥	الثقافية	٠,٧٦

رقم المجال	المجال (الأسباب)	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا)
٦	متعلقة بمؤسسة الحكم	٠,٨٥
٧	الدستورية	٠,٧٣
٨	الآخري	٠,٧٦
	الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية ككل	٠,٨٩

يبين الجدول معامل ثبات المقياس للأداة، وذلك بحسب معامل الاتساق الداخلي للمقياس بمعادلة (كرو نباخ ألفا)، كانت قيمة ذلك المعامل للاستبانة ككل (٠,٨٩)، كما حسبت وبنفس الطريقة معاملات الثبات (كرو نباخ ألفا) في حدودها الدنيا (٠,٦٥) للأسباب الاقتصادية و (٠,٧٣) للأسباب الدستورية، و (٠,٧٤) للأسباب الاجتماعية، و (٠,٧٦) للأسباب الإعلامية والثقافية والأسباب الأخرى، و (٠,٧٩) للأسباب السياسية، وأما ما يتعلق بالأسباب المتعلقة بمؤسسة الحكم فكانت (٠,٨٥)، وجميع هذه القيم تعتبر مقبولة لأغراض الدراسة.

الإجراءات : ولتنفيذ جمع البيانات من مجتمع الدراسة فقد تم توزيع الاستبانات على مدرسي العلوم السياسية، وذلك بطريقة المناولة الشخصية باليد أو بالبريد كما تم وضع الهواتف الخلوية للباحثين على كل استبانة، وذلك من أجل تلقي الاستفسارات والرد عليها، إن كان هناك ما يلزم لذلك حتى تكون الدقة في اختيار أفراد مجتمع الدراسة للإجابة بموضوعية، وذلك لبلوغ نتائج موضوعية يعتد بها، وفيما يلي وصف لطريقة الدراسة وإجراءاتها:

المعالجة الإحصائية: للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار شففيه (Scheffe) للمقارنات البعدية.

المعيار الإحصائي : لتفسير تقديرات العينة البحثية على كل فقرة من الفقرات التي احتوتها الأداة، فقد تم استخدام المعيار الإحصائي التالي: من ١,٠٠٠ - أقل من ٢,٠٠٠ بدرجة متدنية، ومن ٢,٠٠٠ - أقل من ٣,٠٠٠ بدرجة متوسطة، و من ٣,٠٠٠ - أقل من ٤,٠٠٠ بدرجة عالية.

عرض نتائج الدراسة : بعد تفريغ الاستبانات ومعالجتها إحصائياً ثم تبويب الإجابات في محورين : الأول تضمن وصف تحليل للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتعلقة بـ : العمر والرتبة الأكاديمية ومصدر المؤهل الدراسي الأخير والتوجه الفكري والدخل الشهري، وتضمن المحور الثاني، الأسباب الرئيسة للثورات الشعبية وهي : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤسسة الحكم والدستور وأسباب أخرى، حيث تضمن كل سبب رئيس خمسة أسباب فرعية شكلت قوام السبب الرئيسي، ومن ثم قدم ملخصاً لأهم ما

توصلت الدراسة من نتائج، إضافة إلى عدد من التوصيات. هذا وقد تضمن العرض عددا من الجداول ذات الدلالة وضعت في الأماكن الملائمة في الدراسة.

اولا: المحور الأول : خصائص عينة الدراسة. يوضح الجدول رقم (٢) البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة والمكونة من (٤٢) حالة على النحو التالي:

جدول (٢) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية %
العمر	من ٣٥ سنة فما دون	٢	٤,٨
	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	١٨	٤٢,٩
	من ٤٥ سنة فاكثر	٢٢	٥٢,٤
	المجموع	٤٢	١٠٠,٠
الرتبة الاكاديمية	مدرس + استاذ مساعد	٢٤	٥٧,١
	استاذ مشارك	١٣	٣١,٠
	استاذ	٥	١١,٩
	المجموع	٤٢	١٠٠,٠
مصدر المؤهل الاخير	المنطقة العربية	٢٤	٥٧,١
	المنطقة الشرقية	٤	٩,٥
	المنطقة الغربية	١٤	٣٣,٣
	المجموع	٤٢	١٠٠,٠
التوجه الفكري	إسلامي	١٥	٣٥,٧
	قومي	١٤	٣٣,٣
	قطري	١٣	٣١,٠
	المجموع	٤٢	١٠٠,٠
الدخل الشهري	من ١٠٠٠ دينار فاقل	١٤	٣٣,٣
	من ١٠٠٠ - اقل من ١٥٠٠ دينار	٢١	٥٠,٠
	من ١٥٠٠ دينار فاكثر	٧	١٦,٧
	المجموع	٤٢	١٠٠,٠

من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة ما يلي :

• الفئة العمرية : تشير بيانات الجدول الإحصائي إلى أن نسبة أفراد الفئة العمرية الأولى (٣٥ سنة فما دون) قد شكلت ما نسبته (٤,٨ %) ، والفئة الثانية (٣٦- أقل من ٤٥) قد شكلت ما نسبته (٤٢,٩%) ، والفئة الثالثة (من ٤٥ سنة فأكثر) ما نسبته (٥٢,٤%) ، وهذا مؤشرا واضحا على أن الفئة الثالثة تشكل أكبر نسبة تليها الثانية وهذا يعطي مصداقية لأجوبة العينة عل اعتبار انه كلما كان سن أفراد العينة أكبر كانت تجاربه أكثر ومعلوماته أوفر وتفسيره للأحداث أقرب للحقيقة.

• الرتبة الأكاديمية: أما فيما يتعلق بالرتبة الأكاديمية فقد تبين أن فئة مدرس وأستاذ مساعد شكلت (٥٧,١%) ، بينما شكلت فئة الأستاذ المشارك (٣١%) ، وأما فئة الأستاذ فقد شكلت أقل النسب حيث بلغت (١١,٩%) ، وهذه النسب تشير إلى أن مجتمع الدراسة وفي المستويات الدنيا مدرس و أستاذ مساعد، بحاجة إلى مزيد من البحث والاطلاع لكي تكون تقديراتهم الإيجابية على فقرات أي دراسة مستقبلية أكثر دقة، لتعطي النتائج الواقعية.

• مصدر المؤهل الأخير: بينت الدراسة أن نسبة الحاصلين على المؤهل الدراسي الأخير في المنطقة العربية شكلت ما نسبته (٥٧,١%) ، في حين تلتها نسبة الحاصلين على ذلك المؤهل من المنطقة الغربية حيث شكلت ما نسبته (٣٣,٣%) وجاءت نسبة الحاصلين على المؤهل الأخير من المنطقة الشرقية أقل من غيرها حيث بلغت ما نسبته (٩,٥%) ، وهذه النسب تشير إلى تدني الدخل المادي لنسبة الأكثرية حيث فضلت تفادي التكاليف الباهظة التي تتطلبها الدراسة في الدول الغربية، وفضلت الدراسة في المنطقة العربية، وهذا يشير إلى أن مجتمع الدراسة بحاجة إلى مزيد من اطلاع على ما يفكر به الغرب، وهذا نتيجة عدم اطلاعها على المراجع والدراسات الغربية التي تعكس الفكر الغربي تجاه المنطقة العربية ولهذا ضرورة و بحاجة إليه إذا ما أردنا التأكد أن المحرك للثورات الشعبية يتأتى من الخارج أم لا .

• التوجه الفكري : هناك حالة من التقارب الشديد بين نسب التوجهات الفكرية للعينة الدراسية حيث شكلت حالة التوجه الإسلامي ما نسبته (٣٥,٧%) ، وحالة التوجه القومي ما نسبته (٣٣,٣%) وحالة التوجه القطري ما نسبته (٣١,٠%) ، ورغم هذا التقارب في النسب إلا أن التوجه الإسلامي يعتبر قائدا للتوجهات الأخرى وهذا يفسر أن المجتمع الأردني يمكن وصفه بالمجتمع المتدين.

• الدخل الشهري: تشير بيانات الدراسة إلى أن الدخل الشهري للفئة الأولى من فئات العينة الدراسية والتي يتراوح دخلها (أقل من ١٠٠٠ دينار) شكلت ما نسبته (٣٣,٣%) ، في حين احتلت الفئة الثانية والتي يتراوح دخلها بين (١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠) المقدمة حيث شكلت ما نسبته (٥٠%) ، والفئة الثالثة التي يزيد دخلها أكثر من (١٥٠٠) شكلت أدنى النسب حيث بلغت (١٦,٧%) ، وهذا يشير أن الغالبية العظمى من الأكاديميين دخولهم متواضعة حيث أن مستوى خط الفقر في الأردن ارتفع إلى (٦٨٠ دينار)، وهذا ما تؤكدته التقارير الرسمية التي بينت حالة الفقر في الأردن استنادا لأسعار عام ٢٠١٠ (١).

ثانيا : المحور الثاني : عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: "ما درجة الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية، والجدول رقم (٣) يبين ذلك.

جدول (٣)

رقم المجال	الرتبة	المجال (الأسباب)	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٦	١	متعلقة بمؤسسة الحكم	٣,٣٩	٠,٥٨	عالية
٢	٢	الاقتصادية	٣,٣٥	٠,٤٤	عالية
١	٣	السياسية	٣,٣٤	٠,٤٩	عالية
٣	٤	الاجتماعية	٣,٣٣	٠,٦٢	عالية
٨	٥	الأخرى	٣,٢٩	٠,٤٩	عالية
٤	٦	الإعلامية	٣,٠٦	٠,٦٢	عالية
٧	٧	الدستورية	٢,٩١	٠,٦٢	متوسطة
٥	٨	الثقافية	٢,٨٣	٠,٦٨	متوسطة
		الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية ككل	٣,١٩	٠,٣٩	عالية

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تقييم الطبقة الوسطى في الأردن، ص ١٧ - ١٨. يتبين من الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية بلغ (٣,١٩) بانحراف معياري (٠,٣٩) وبدرجة تقدير عالية. كما يتبين أن المجال السادس (أسباب متعلقة بمؤسسة الحكم) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٣٩) بانحراف معياري (٠,٥٨) وبدرجة تقدير عالية. تلاه المجال الثاني (الأسباب الاقتصادية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٣٥) بانحراف معياري (٠,٤٤) وبدرجة تقدير عالية، أما المجال الخامس (الأسباب الثقافية) فقد جاء في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٨٣) بانحراف معياري (٠,٦٨) وبدرجة تقدير متوسطة، وأما ما يفسر ارتفاع المتوسط الحسابي والمتعلق بمؤسسة الحكم، على غيره من الجوانب الأخرى، هو أن صلاح هذه المؤسسة يمنحها القوة في مواجهة باقي أجهزة الدولة، ويبحث فيها الهيبة، ويجعل منها قدوة لباقي العاملين في الدولة من أجهزة وإدارات، مما يمكنها ذلك من الرقابة الفعالة على الأداء الحكومي، وتتمكن عندها من فرض الصلاح الذي يرتضي به الجميع، وخلاف ذلك يقود إلى الترهل في الأداء، ويفسح الطريق لتنشيط أسباب انخيار الأنظمة، والتي ما تلبث حتى تستقوي هذه الأسباب

على الأنظمة، فلا تصمد طويلا ويتم الإطاحة بها، لذا جاءت تقديرات المدرسين لهذا الجانب عالية يفوق غيرها من بقية الجوانب .

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الأداة، وفيما يلي عرض لذلك:

• فيما يتعلق بفقرات المجال الأول (الأسباب السياسية):

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الأول (الأسباب السياسية) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
١	١	طبيعة الحكم الاستبدادي	٣,٦٤	٠,٤٨	عالية
٢	٢	اختفاء المعارضة السياسية الحقيقية	٣,٤٦	٠,٥٠	عالية
٥	٣	كبت الحريات السياسية والمدنية وغياب ضمانات إطلاقها	٣,٤٥	٠,٥٥	عالية
٦	٤	عدم تبني إصلاحات سياسية حقيقية أدى الى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية	٣,٣٣	٠,٧٢	عالية
٤	٥	جمود النخب السياسية وتمهيتها مع مصالح النظام السياسي	٣,٢٦	٠,٨٠	عالية
٣	٦	حضر الاحزاب السياسية على اختلافها وخاصة الاسلامية منها	٢,٩٠	١,٠١	متوسطة

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٩٠) و(٣,٦٤) بدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٦٤) بانحراف معياري (٠,٤٨) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤٦) بانحراف معياري (٠,٥٠) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (٣) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٩٠) بانحراف معياري (١,٠١) وبدرجة تقدير متوسطة.

• فيما يتعلق بفقرات المجال الثاني (الأسباب الاقتصادية):

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثاني (الأسباب الاقتصادية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٤	١	تغول أصحاب المصالح والمقربين من النظام على المال العام .	٣,٥٧	٠,٥٠	عالية
١	٢	ارتفاع مؤشر سقف المعيشة مقابل تدني الدخل.	٣,٤١	٠,٧٣	عالية
٣	٣	استئثار فئة قليلة بموارد الدولة عبر تكريس معادلة زواج السلطة ورأس المال.	٣,٤٠	٠,٦٣	عالية
٥	٤	إخفاق الأنظمة من تحقيق التنمية المستدامة .	٣,٢٦	٠,٧٠	عالية
٢	٥	الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد.	٣,١٠	٠,٨٢	عالية

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,١٠) و(٣,٥٧) بدرجة تقدير (عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٧) بانحراف معياري (٠,٥٠) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (١) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤١) بانحراف معياري (٠,٧٣) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (٢) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,١٠) بانحراف معياري (٠,٨٢) وبدرجة تقدير عالية.

فيما يتعلق بفقرات المجال الثالث (الأسباب الاجتماعية)

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسي في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثالث (الأسباب الاجتماعية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٣	١	تفشي داء المحسوبة والواسطة .	٣,٦٢	٠,٤٩	عالية
٤	٢	إخفاق الأنظمة من تحقيق العدالة الاجتماعية .	٣,٣٢	٠,٨١	عالية
٥	٣	الفقر وغلاء الأسعار وتدني ظروف المعيشة .	٣,٣١	٠,٩٠	عالية
١	٤	انتشار البطالة بشكل واسع .	٣,٢٧	٠,٩٤	عالية
٢	٥	انهيار الطبقة الوسطى وتلاشيها.	٣,١٤	١,١٤	عالية

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,١٠) و(٣,٦٢) بدرجة تقدير (عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٦٢) بانحراف معياري (٠,٤٩) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (٤) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٣٢) بانحراف معياري (٠,٨١) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (٢) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,١٤) بانحراف معياري (١,١٤) وبدرجة تقدير عالية.

• فيما يتعلق بفقرات المجال الرابع (الأسباب الإعلامية):

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الرابع (الأسباب الإعلامية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٥	١	إخفاق الدول في تقديم رسالة إعلامية قائمة على المصداقية والموضوعية في آن واحد.	٣,٢١	٠,٨٧	عالية
١	٢	الانتشار الواسع لعالم الإنترنت .	٣,١٩	٠,٧٧	عالية
٢	٣	الانتشار الواسع لعالم الفضائيات.	٣,١٨	٠,٨٠	عالية
٣	٤	الانتشار الواسع لعالم الاتصالات (الخلوي)	٣,٠٠	٠,٨٣	عالية
٤	٥	الانتشار الواسع لأدوات الاتصال الحديثة (الفاكس)	٢,٧١	١,٠٧	متوسطة

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٧١) و(٣,٢١) بدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٢١) بانحراف معياري (٠,٨٧) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (١) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,١٩) بانحراف معياري (٠,٧٧) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (٤) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧١) بانحراف معياري (١,٠٧) وبدرجة تقدير متوسطة.

فيما يتعلق بفقرات المجال الخامس (الأسباب الثقافية):

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم الإعلامية في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الخامس (الأسباب الثقافية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٤	١	غياب ثقافة الديمقراطية وسيادة ثقافة المحسوبية	٣,٣١	٠,٥٦	عالية
١	٢	انتشار ثقافة العولمة وفقاً لمشيئة مصدريها	٢,٨٣	٠,٨٢	متوسطة
٢	٣	تفضيل أصحاب المؤهلات من الجامعات الغربية على أصحاب المؤهلات من الجامعات العربية	٢,٨٢	٠,٩٩	متوسطة
٣	٤	التخلف العلمي نتيجة عدم البحث العلمي في جميع المجالات .	٢,٦٠	١,٠٨	متوسطة
٥	٥	تدني المستوى التعليمي في مختلف دور العلم في الدولة .	٢,٥٧	١,١٩	متوسطة

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٥٧) و(٣,٣١) بدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٣١) بانحراف معياري (٠,٥٦) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (١) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٨٣) بانحراف معياري (٠,٨٢) وبدرجة تقدير متوسطة. أما الفقرة رقم (٥) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥٧) بانحراف معياري (١,١٩) وبدرجة تقدير متوسطة.

• فيما يتعلق بفقرات المجال السادس (الأسباب متعلقة بمؤسسة الحكم):

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم متعلقة بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال السادس (الأسباب متعلقة بمؤسسة الحكم) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٥	١	تغول أعضاء مؤسسة الحكم على المال العام للدولة .	٣,٥٧	٠,٥٠	عالية
٤	٢	الانتخابات الموجهة لانتخاب شخص بعينه	٣,٥٢	٠,٥٥	عالية
٦	٣	فقدان الثقة بمؤسسة الحكم .	٣,٤٣	٠,٧٤	عالية
٢	٤	توجه النظام للتوريث في الجمهوريات .	٣,٣٨	٠,٧٦	عالية
٣	٥	تدخل أسرة الحاكم في شؤون الحكم .	٣,٣٧	٠,٩٤	عالية
١	٦	طول فترة حكم الرئيس (الجمهوريات)	٣,٠٥	١,٠١	عاليه

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٠٥) و(٣,٥٧) بدرجة تقدير (عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٧) بانحراف معياري (٠,٥٠) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (٤) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٥٢) بانحراف معياري (٠,٥٥) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (١) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٠٥) بانحراف معياري (١,٠١) وبدرجة تقدير عالية.

فيما يتعلق بفقرات المجال السابع (الأسباب الدستورية):

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم متعلقة بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال السابع (الأسباب الدستورية) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٣	١	تفسير الدستور وفق مشيئة ذوي الشأن .	٣,٠٠	٠,٧٧	عالية
٢	٢	تحميل الدستور أحكام تفقده مسوغات وجوده.	٢,٩٨	٠,٨١	متوسطة
١	٣		٢,٩٠	٠,٩٤	التلاعب بالثوابت

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
					الدستورية .
٥	٤	عدم وجود محكمة دستورية خاصة تقاضي أصحاب الخروقات الدستورية وخاصة ذوي الشأن .	٢,٨٨	٠,٨٩	متوسطة
٤	٥	خلو الدستور من ضمانات فعالة تضمن الحريات بأنواعها وحق النقد الموضوعي .	٢,٧٩	١,٠٧	متوسطة

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (١٠) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٧٩) و(٣,٠٠) بدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٠٠) بانحراف معياري (٠,٧٧) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٩٨) بانحراف معياري (٠,٨١) وبدرجة تقدير متوسطة. أما الفقرة رقم (٤) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧٩) بانحراف معياري (١,٠٧) وبدرجة تقدير متوسطة.

• فيما يتعلق بفقرات المجال الثامن (أسباب أخرى):

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية بمؤسسة الحكم في الجامعات الأردنية على كل فقرة من فقرات المجال الثامن (أسباب أخرى) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٤	١	اختزال كل الدولة في حزب واحد عكف على تسميته البعض بـ : (المؤتمر الشعبي العام) أو (اللجان الثورية) وغيرها من المصطلحات.	٣,٤٣	٠,٦٣	عالية
٢	٢	تغول الأجهزة الأجنبية وفي كل المجالات .	٣,٤٠	٠,٨٠	عالية
٣	٣	تركيز كل سلطات الدولة بيد الرئيس .	٣,٣٦	٠,٦٩	عالية
١	٤	تعميش دور الشباب مما يورث الإحباط.	٣,١٤	٠,٧٧	عالية

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
٥	٥	اختزال قيادات الأمن والجيش في أسرة واحدة.	٣,١١	٠,٨٦	عالية

* الدرجة الدنيا (١) والعليا (٤)

يتبين من الجدول (١١) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,١١) و(٣,٤٣) بدرجة تقدير (عالية)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,١١) بانحراف معياري (٠,٦٣) وبدرجة تقدير عالية. تلاها الفقرة رقم (٢) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٤٠) بانحراف معياري (٠,٨٠) وبدرجة تقدير عالية. أما الفقرة رقم (٥) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,١١) بانحراف معياري (٠,٨٦) وبدرجة تقدير عالية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: " هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف عمر مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".

انثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف عمر مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (العمر)، والجدول (١٢) يبين ذلك.

جدول (١٢)

المجال (الأسباب)	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السياسية	من ٣٥ سنة فما دون	٢	٣,٢٥	٠,١٢
	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	١٨	٣,٤٤	٠,٣٧
	من ٤٥ سنة فأكثر	٢٢	٣,٢٧	٠,٥٩
الاقتصادية	الكلية	٤٢	٣,٣٤	٠,٤٩
	من ٣٥ سنة فما دون	٢	٣,١٠	٠,١٤
	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	١٨	٣,٤١	٠,٤٧
	من ٤٥ سنة فأكثر	٢٢	٣,٣٢	٠,٤٣
الاجتماعية	الكلية	٤٢	٣,٣٥	٠,٤٤
	من ٣٥ سنة فما دون	٢	٣,٣٠	٠,١٤

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال (الأسباب)
٠,٦٣	٣,٣١	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٦٥	٣,٣٥	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٦٢	٣,٣٣	٤٢	الكلية	
٠,٧١	٢,٩٠	٢	من ٣٥ سنة فما دون	الإعلامية
٠,٥٠	٣,٢٩	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٦٨	٢,٨٩	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٦٢	٣,٠٦	٤٢	الكلية	
٠,٥٧	٢,٦٠	٢	من ٣٥ سنة فما دون	الثقافية
٠,٥٩	٢,٩١	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٧٧	٢,٧٨	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٦٨	٢,٨٣	٤٢	الكلية	
٠,٥٩	٣,٤٢	٢	من ٣٥ سنة فما دون	تتعلق بمؤسسة الحكم
٠,٣٩	٣,٥٦	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٦٩	٣,٢٤	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٥٨	٣,٣٩	٤٢	الكلية	
٠,٠٠	٣,٢٠	٢	من ٣٥ سنة فما دون	دستورية
٠,٦٠	٢,٩٧	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٦٧	٢,٨٤	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٦٢	٢,٩١	٤٢	الكلية	
٠,١٤	٣,٣٠	٢	من ٣٥ سنة فما دون	أخرى
٠,٦٠	٣,١٩	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٤٠	٣,٣٦	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٤٩	٣,٢٩	٤٢	الكلية	
٠,٢٠	٣,١٤	٢	من ٣٥ سنة فما دون	الأسباب ككل
٠,٣٢	٣,٢٧	١٨	من ٣٦ - اقل من ٤٥ سنة	
٠,٤٥	٣,١٤	٢٢	من ٤٥ سنة فأكثر	
٠,٣٩	٣,٢٠	٤٢	الكلية	

يتبين من الجدول (١٢) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (العمر)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (١٣) يبين ذلك.

(١٢) جدول نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (العمر)

المجال (الأسباب)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	٠,٣٣٦	٢	٠,١٦٨	٠,٦٨٦	٠,٥١٠
	داخل المجموعات	٩,٥٥١	٣٩	٠,٢٤٥		
	المجموع	٩,٨٨٦	٤١			
الاقتصادية	بين المجموعات	٠,٢١٤	٢	٠,١٠٧	٠,٥٣٦	٠,٥٨٩
	داخل المجموعات	٧,٧٩١	٣٩	٠,٢٠٠		
	المجموع	٨,٠٠٥	٤١			
الاجتماعية	بين المجموعات	٠,٠٢١	٢	٠,٠١١	٠,٠٢٦	٠,٩٧٤
	داخل المجموعات	١٥,٥٥٢	٣٩	٠,٣٩٩		
	المجموع	١٥,٥٧٣	٤١			
الإعلامية	بين المجموعات	١,٦٢٣	٢	٠,٨١٢	٢,٢٠٨	٠,١٢٤
	داخل المجموعات	١٤,٣٣٦	٣٩	٠,٣٦٨		
	المجموع	١٥,٩٥٩	٤١			
الثقافية	بين المجموعات	٠,٢٧٥	٢	٠,١٣٨	٠,٢٨٨	٠,٧٥٢
	داخل المجموعات	١٨,٦٥١	٣٩	٠,٤٧٨		
	المجموع	١٨,٩٢٦	٤١			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	١,٠٣١	٢	٠,٥١٥	١,٥٦٥	٠,٢٢٢
	داخل المجموعات	١٢,٨٤٠	٣٩	٠,٣٢٩		
	المجموع	١٣,٨٧٠	٤١			
دستورية	بين المجموعات	٠,٣٥١	٢	٠,١٧٦	٠,٤٤٣	٠,٦٤٥
	داخل المجموعات	١٥,٤٥٧	٣٩	٠,٣٩٦		

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال (الأسباب)
			٤١	١٥,٨٠٨	المجموع	
٠,٥٤٧	٠,٦١٣	٠,١٥١	٢	٠,٣٠٣	بين المجموعات	أخرى
		٠,٢٤٧	٣٩	٩,٦٢٩	داخل المجموعات	
			٤١	٩,٩٣١	المجموع	
٠,٥٥٠	٠,٦٠٧	٠,٠٩٤	٢	٠,١٨٨	بين المجموعات	الأسباب ككل
		٠,١٥٥	٣٩	٦,٠٣١	داخل المجموعات	
			٤١	٦,٢١٨	المجموع	

يتبين من الجدول (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية تعزى لمتغير العمر. حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)؛ وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف عمر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: "هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".
 انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الرتبة الأكاديمية)، والجدول (١٤) يبين ذلك.

جدول (١٤)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الرتبة الأكاديمية	المجال (الأسباب)
٠,٣٥	٣,٥١	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	السياسية
٠,٦٠	٣,٠٩	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٥١	٣,١٧	٥	أستاذ	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الرتبة الاكاديمية	المجال (الأسباب)
٠,٤٩	٣,٣٤	٤٢	الكلية	
٠,٣٩	٣,٣٨	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	الاقتصادية
٠,٥٦	٣,٢٥	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٣٦	٣,٤٤	٥	أستاذ	
٠,٤٤	٣,٣٥	٤٢	الكلية	
٠,٥٤	٣,٣٣	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	الاجتماعية
٠,٨١	٣,٢٣	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٣٣	٣,٦٤	٥	أستاذ	
٠,٦٢	٣,٣٣	٤٢	الكلية	
٠,٥٢	٣,٢٧	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	الإعلامية
٠,٥٤	٢,٩٥	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٨٢	٢,٣٦	٥	أستاذ	
٠,٦٢	٣,٠٦	٤٢	الكلية	
٠,٥٦	٢,٨٨	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	
٠,٨٦	٢,٥٧	١٣	أستاذ مشارك	الثقافية
٠,٤٨	٣,٢٨	٥	أستاذ	
٠,٦٨	٢,٨٣	٤٢	الكلية	
٠,٣٩	٣,٥١	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	تتعلق بمؤسسة الحكم
٠,٧٠	٣,٣٥	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٨٥	٢,٩٠	٥	أستاذ	
٠,٥٨	٣,٣٩	٤٢	الكلية	
٠,٦١	٢,٩١	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	دستورية
٠,٦٨	٢,٩٥	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٦٢	٢,٨٠	٥	أستاذ	
٠,٦٢	٢,٩١	٤٢	الكلية	
٠,٥٥	٣,٢٣	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	أخرى
٠,٤٣	٣,٤٢	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٣٧	٣,٢٠	٥	أستاذ	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الرتبة الاكاديمية	المجال (الأسباب)
٠,٤٩	٣,٢٩	٤٢	الكلية	الأسباب ككل
٠,٢٨	٣,٢٧	٢٤	مدرس أستاذ مساعد	
٠,٥٣	٣,١١	١٣	أستاذ مشارك	
٠,٤٣	٣,١٠	٥	أستاذ	
٠,٣٩	٣,٢٠	٤٢	الكلية	

يتبين من الجدول (١٤) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الرتبة الاكاديمية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (١٥) يبين ذلك.

(١٤) جدول نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الرتبة الاكاديمية)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال (الأسباب)
٠,٠٢٦*	٤,٠٢١	٠,٨٤٥	٢	١,٦٩٠	بين المجموعات	السياسية
		٠,٢١٠	٣٩	٨,١٩٦	داخل المجموعات	
			٤١	٩,٨٨٦	المجموع	
٠,٦٠٠	٠,٥١٨	٠,١٠٤	٢	٠,٢٠٧	بين المجموعات	الاقتصادية
		٠,٢٠٠	٣٩	٧,٧٩٨	داخل المجموعات	
			٤١	٨,٠٠٥	المجموع	
٠,٤٦٠	٠,٧٩٣	٠,٣٠٤	٢	٠,٦٠٩	بين المجموعات	الاجتماعية
		٠,٣٨٤	٣٩	١٤,٩٦٥	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٥٧٣	المجموع	
٠,٠٠٧*	٥,٧٢٤	١,٨١١	٢	٣,٦٢١	بين المجموعات	الإعلامية
		٠,٣١٦	٣٩	١٢,٣٣٨	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٩٥٩	المجموع	
٠,١٢١	٢,٢٣٤	٠,٩٧٣	٢	١,٩٤٥	بين المجموعات	الثقافية

المجال (الأسباب)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	١٦,٩٨١	٣٩	٠,٤٣٥		
	المجموع	١٨,٩٢٦	٤١			
	بين المجموعات	١,٥٩٤	٢	٠,٧٩٧	٢,٥٣٢	٠,٠٩٣
تتعلق بمؤسسة الحكم	داخل المجموعات	١٢,٢٧٧	٣٩	٠,٣١٥		
	المجموع	١٣,٨٧٠	٤١			
	بين المجموعات	٠,٠٨٥	٢	٠,٠٤٣	٠,١٠٦	٠,٩٠٠
دستورية	داخل المجموعات	١٥,٧٢٢	٣٩	٠,٤٠٣		
	المجموع	١٥,٨٠٨	٤١			
	بين المجموعات	٠,٣٢١	٢	٠,١٦١	٠,٦٥٢	٠,٥٢٧
أخرى	داخل المجموعات	٩,٦١٠	٣٩	٠,٢٤٦		
	المجموع	٩,٩٣١	٤١			
	بين المجموعات	٠,٢٧١	٢	٠,١٣٥	٠,٨٨٧	٠,٤٢٠
الأسباب ككل	داخل المجموعات	٥,٩٤٨	٣٩	٠,١٥٣		
	المجموع	٦,٢١٨	٤١			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب السياسية، والأسباب الإعلامية) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال (الأسباب السياسية، والأسباب الإعلامية) والتي تنص على: "تختلف الأسباب (السياسية، والإعلامية) والتي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الرتبة الأكاديمية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (١٦) يبين ذلك.

جدول (١٦) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب السياسية، والأسباب الإعلامية) وحسب متغير الرتبة الأكاديمية

المجال (الأسباب)	الرتبة الأكاديمية	المتوسط الحسابي	أستاذ مشارك	أستاذ
السياسية	مدرس أستاذ مساعد	٣,٥١	*	-
	أستاذ مشارك	٣,٠٩		-

المجال (الأسباب)	الرتبة الاكاديمية	المتوسط الحسابي	أستاذ مشارك	أستاذ
	أستاذ	٣,١٧		
الإعلامية	مدرس أستاذ مساعد	٣,٢٧	-	*
	أستاذ مشارك	٢,٩٥	-	
	أستاذ	٢,٣٦		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

يتبين من الجدول (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب السياسية) بين ذوي الرتبة الاكاديمية (مدرس أستاذ مساعد) وذوي الرتبة الاكاديمية (أستاذ مشارك) ولصالح ذوي الرتبة الاكاديمية (مدرس أستاذ مساعد). وهذا يفسره أن الرتبة الأكاديمية الدنيا (مدرس وأستاذ مساعد) أكثر اهتماما بالسياسة المتعلقة بالأحداث الجارية على الساحة العربية، وهذه الرتبة في العادة تكون في مقتبل العمر وأبناء هذا السن لهم طموحات ويبحثون عن دور، وعادة ما يكون سياسيا لأنه يتناسب مع تخصصهم، وهذا الدور يلزمه فاعلية ونشاط، لذا جاءت اهتماماتهم السياسة أكثر من غيرهم أصحاب الرتب الأكاديمية الأخرى.

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب الإعلامية) بين ذوي الرتبة الاكاديمية (مدرس أستاذ مساعد) وذوي الرتبة الاكاديمية (أستاذ) ولصالح ذوي الرتبة الاكاديمية (مدرس أستاذ مساعد). وهذا يفسره أن المدرسين والأساتذة المساعدين يميلون إلى متابعة وسائل الإعلام على اختلافها أكثر من غيرهم، وهذا يكسبهم معارف تلزمهم لإثبات موجوديتهم التدريسية على اعتبارهم في بداية المشوار، كما أن هذه المعارف المستقاه من وسائل الإعلام تلزمهم أيضا لتوظيفها من أجل تحصيل درجات أكاديمية عليا، وهذه المتابعة تورثهم خبرات تدفعهم للاهتمام بالإعلام أكثر من غيرهم من الرتب الأكاديمية الأخرى.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: "هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".

انبتق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)، والجدول (١٧) يبين ذلك.

جدول (١٧)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مصدر المؤهل الأخير	المجال (الأسباب)
٠,٥٠	٣,٣٣	٢٤	المنطقة العربية	السياسية
٠,٦٣	٢,٨٨	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٣٥	٣,٥٠	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٤٩	٣,٣٤	٤٢	الكلية	
٠,٣٨	٣,٤١	٢٤	المنطقة العربية	الاقتصادية
٠,٤٠	٢,٨٠	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٤٦	٣,٤٠	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٤٤	٣,٣٥	٤٢	الكلية	
٠,٣٦	٣,٤٤	٢٤	المنطقة العربية	الاجتماعية
١,١٤	٢,٣٥	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٥٩	٣,٤٣	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٦٢	٣,٣٣	٤٢	الكلية	
٠,٤٩	٣,٠٨	٢٤	المنطقة العربية	الإعلامية
٠,٥٧	٢,٦٥	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٨٢	٣,١٤	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٦٢	٣,٠٦	٤٢	الكلية	
٠,٥٣	٢,٨١	٢٤	المنطقة العربية	الثقافية
١,٢٣	٢,٢٠	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٦٦	٣,٠٤	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٦٨	٢,٨٣	٤٢	الكلية	
٠,٣٩	٣,٥٨	٢٤	المنطقة العربية	تتعلق بمؤسسة الحكم
٠,٨٨	٢,٧٥	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٦٤	٣,٢٥	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٥٨	٣,٣٩	٤٢	الكلية	
٠,٤١	٣,٠٩	٢٤	المنطقة العربية	دستورية
٠,٨٠	٢,٢٠	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٧٣	٢,٨٠	١٤	المجموعة الغربية	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مصدر المؤهل الأخير	المجال (الأسباب)
٠,٦٢	٢,٩١	٤٢	الكلية	أخرى
٠,٤٠	٣,٤٧	٢٤	المنطقة العربية	
٠,٧١	٢,٦٠	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٣٨	٣,١٧	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٤٩	٣,٢٩	٤٢	الكلية	
٠,٢٧	٣,٢٨	٢٤	المنطقة العربية	الأسباب ككل
٠,٦٠	٢,٥٧	٤	المجموعة الشرقية	
٠,٣٦	٣,٢٢	١٤	المجموعة الغربية	
٠,٣٩	٣,٢٠	٤٢	الكلية	

يتبين من الجدول (١٧) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (١٨) يبين ذلك. جدول (١٨)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (مصدر المؤهل الأخير)

المجال (الأسباب)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
السياسية	بين المجموعات	١,٢٢٨	٢	٠,٦١٤	٢,٧٦٥	٠,٠٧٥
	داخل المجموعات	٨,٦٥٩	٣٩	٠,٢٢٢		
	المجموع	٩,٨٨٦	٤١			
الاقتصادية	بين المجموعات	١,٣٢٦	٢	٠,٦٦٣	٣,٨٧٣	٠,٠٢٩*
	داخل المجموعات	٦,٦٧٨	٣٩	٠,١٧١		
	المجموع	٨,٠٠٥	٤١			
الاجتماعية	بين المجموعات	٤,٢٧٦	٢	٢,١٣٨	٧,٣٨٢	٠,٠٠٢*
	داخل المجموعات	١١,٢٩٧	٣٩	٠,٢٩٠		

المجال (الأسباب)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المجموع	١٥,٥٧٣	٤١			
الإعلامية	بين المجموعات	٠,٧٨١	٢	٠,٣٩١	١,٠٠٤	٠,٣٧٦
	داخل المجموعات	١٥,١٧٨	٣٩	٠,٣٨٩		
	المجموع	١٥,٩٥٩	٤١			
الثقافية	بين المجموعات	٢,٢٣٣	٢	١,١١٧	٢,٦٠٩	٠,٠٨٦
	داخل المجموعات	١٦,٦٩٣	٣٩	٠,٤٢٨		
	المجموع	١٨,٩٢٦	٤١			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	٢,٧٤٧	٢	١,٣٧٣	٤,٨١٥	٠,٠١٤*
	داخل المجموعات	١١,١٢٤	٣٩	٠,٢٨٥		
	المجموع	١٣,٨٧٠	٤١			
دستورية	بين المجموعات	٢,٩٩٦	٢	١,٤٩٨	٤,٥٦٠	٠,٠١٧*
	داخل المجموعات	١٢,٨١٢	٣٩	٠,٣٢٩		
	المجموع	١٥,٨٠٨	٤١			
أخرى	بين المجموعات	٢,٨٥٠	٢	١,٤٢٥	٧,٨٤٦	٠,٠٠١*
	داخل المجموعات	٧,٠٨٢	٣٩	٠,١٨٢		
	المجموع	٩,٩٣١	٤١			
الأسباب ككل	بين المجموعات	١,٧٨٨	٢	٠,٨٩٤	٧,٨٦٨	٠,٠٠١*
	داخل المجموعات	٤,٤٣١	٣٩	٠,١١٤		
	المجموع	٦,٢١٨	٤١			

- ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$).
- يتبين من الجدول (١٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$), بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الأسباب ($\alpha \geq 0.05$) الاقتصادية، والاجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) وعلى الأسباب ككل تعزى لمتغير مصدر المؤهل الأخير. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)؛ وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال الأسباب (الاقتصادية، والاجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) وعلى الأسباب ككل والتي تنص على: " تختلف الأسباب (الاقتصادية، والاجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) والأسباب ككل والتي أدت إلى

قيام الثورات العربية باختلاف مصدر المؤهل الأخير لمدرس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية، والجدول رقم (١٩) يبين ذلك.

جدول (١٩) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على المجالات:

الاقتصادية، والاجتماعية، والمتعلقة بمؤسسة الحكم والدستورية، والأخرى، والدرجة الكلية، وحسب متغير مصدر المؤهل الأخير

المجال (الأسباب)	مصدر المؤهل الأخير	المتوسط الحسابي	المجموعة الشرقية	المجموعة الغربية
الاقتصادية	المنطقة العربية	٣,٤١	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٨٠		*
	المجموعة الغربية	٣,٤٠		
الاجتماعية	المنطقة العربية	٣,٤٤	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٣٥		*
	المجموعة الغربية	٣,٤٣		
متعلقة بمؤسسة الحكم	المنطقة العربية	٣,٥٨	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٧٥		*
	المجموعة الغربية	٣,٢٥		
الدستورية	المنطقة العربية	٣,٠٩	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٢٠		*
	المجموعة الغربية	٢,٨٠		
الأخرى	المنطقة العربية	٣,٤٧	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٦٠		*
	المجموعة الغربية	٣,١٧		
الأسباب ككل	المنطقة العربية	٣,٢٨	*	-
	المجموعة الشرقية	٢,٥٧		*
	المجموعة الغربية	٣,٢٢		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

يتبين من الجدول (١٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الأسباب (الاقتصادية، والاجتماعية، ومتعلقة بمؤسسة الحكم، والدستورية، والأخرى) وعلى الأسباب ككل بين ذوي المؤهل الأخير (المنطقة العربية) وذوي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة الشرقية) ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة العربية). وهذا يفسره أن أصحاب المؤهلات الأخيرة من المنطقة العربية قد عايشوا كل جوانب الحياة في منطقتهم العربية بعقلية واعية كونهم قد بلغوا من العمر ما يجعلهم يميزون الأمور أكثر من أي وقت مضى، فقد عايشوا الجانب الاقتصادي وارتفاع خط الفقر والجانب الاجتماعي والفساد المستشري، ومؤسسات الحكم والتزواج بين السلطة والثروة، والدستور وتخطي قواعده للمحسوبية، لذا كانت إجابات هذه الفئة أكثر دلالة من غيرهم. وبين ذوي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة الغربية) وذوي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة الشرقية) ولصالح ذوي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة الغربية). وهذا يفسره أن هذه الفئة والتي مصدر المؤهل الأخير (المجموعة الغربية) أنها عاشت فترة لا بأس بها من الزمن في الدول الغربية، فهي يلاشك متأثرة بالفكر الليبرالي السائد والمتأصل في ليبرالية السلطة، واطلعت على الرفاه الاقتصادي هناك، والجانب الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ومؤسسات الحكم وتداول السلطة، واحترام الدستور واعتباره كمرجعية لا يجوز تخطيه، فجاء وفي ذهن هذه الفئة أن ما عليه الغرب هو الأساس، وبالتالي وما على الأنظمة السياسية والشعوب إلا السير في نفس الركاب.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: "هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".

انثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)، والجدول (٢٠) يبين ذلك.

جدول (٢٠)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التوجه الفكري	المجال (الأسباب)
٠,٥٢	٣,٣٧	١٥	إسلامي	السياسية
٠,٥٥	٣,٣٣	١٤	قومي	
٠,٤٣	٣,٣٢	١٣	وطني	
٠,٤٩	٣,٣٤	٤٢	الكلية	
٠,٥٤	٣,٣١	١٥	إسلامي	الاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التوجه الفكري	المجال (الأسباب)
٠,٤٥	٣,٣٩	١٤	قومي	
٠,٣٢	٣,٣٥	١٣	وطني	
٠,٤٤	٣,٣٥	٤٢	الكلية	
٠,٨٨	٣,١٣	١٥	إسلامي	الاجتماعية
٠,٤١	٣,٥٠	١٤	قومي	
٠,٣٦	٣,٣٨	١٣	وطني	
٠,٦٢	٣,٣٣	٤٢	الكلية	
٠,٦٠	٣,٢٧	١٥	إسلامي	
٠,٥٧	٣,٠٧	١٤	قومي	
٠,٦٦	٢,٨٢	١٣	وطني	الإعلامية
٠,٦٢	٣,٠٦	٤٢	الكلية	
٠,٧٣	٢,٦٩	١٥	إسلامي	
٠,٧٦	٢,٧٩	١٤	قومي	الثقافية
٠,٥١	٣,٠٣	١٣	وطني	
٠,٦٨	٢,٨٣	٤٢	الكلية	
٠,٦٢	٣,٣١	١٥	إسلامي	تتعلق بمؤسسة الحكم
٠,٤١	٣,٥٦	١٤	قومي	
٠,٦٩	٣,٢٩	١٣	وطني	
٠,٥٨	٣,٣٩	٤٢	الكلية	
٠,٨٠	٢,٨٨	١٥	إسلامي	
٠,٣٢	٣,٠٤	١٤	قومي	
٠,٦٥	٢,٨٠	١٣	وطني	دستورية
٠,٦٢	٢,٩١	٤٢	الكلية	
٠,٥٢	٣,٢٩	١٥	إسلامي	
٠,٦٢	٣,٢٤	١٤	قومي	أخرى
٠,٣١	٣,٣٢	١٣	وطني	
٠,٤٩	٣,٢٩	٤٢	الكلية	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التوجه الفكري	المجال (الأسباب)
٠,٥٣	٣,١٧	١٥	إسلامي	الأسباب ككل
٠,٣٠	٣,٢٥	١٤	قومي	
٠,٢٩	٣,١٧	١٣	وطني	
٠,٣٩	٣,٢٠	٤٢	الكلي	

يتبين من الجدول (٢٠) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (التوجه الفكري)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (٢١) يبين ذلك.

جدول (٢٠)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال (الأسباب)
٠,٩٦٩	٠,٠٣٢	٠,٠٠٨	٢	٠,٠١٦	بين المجموعات	السياسية
		٠,٢٥٣	٣٩	٩,٨٧٠	داخل المجموعات	
			٤١	٩,٨٨٦	المجموع	
٠,٨٩٤	٠,١١٣	٠,٠٢٣	٢	٠,٠٤٦	بين المجموعات	الاقتصادية
		٠,٢٠٤	٣٩	٧,٩٥٩	داخل المجموعات	
			٤١	٨,٠٠٥	المجموع	
٠,٢٦٦	١,٣٧١	٠,٥١٢	٢	١,٠٢٣	بين المجموعات	الاجتماعية
		٠,٣٧٣	٣٩	١٤,٥٥٠	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٥٧٣	المجموع	
٠,١٦٢	١,٩٠٥	٠,٧١٠	٢	١,٤٢٠	بين المجموعات	الإعلامية
		٠,٣٧٣	٣٩	١٤,٥٣٩	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٩٥٩	المجموع	
٠,٤١٦	٠,٨٩٦	٠,٤١٦	٢	٠,٨٣٢	بين المجموعات	الثقافية
		٠,٤٦٤	٣٩	١٨,٠٩٤	داخل المجموعات	

المجال (الأسباب)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المجموع	١٨,٩٢٦	٤١			
تتعلق بمؤسسة الحكم	بين المجموعات	٠,٦١٣	٢	٠,٣٠٧	٠,٩٠٢	٠,٤١٤
	داخل المجموعات	١٣,٢٥٧	٣٩	٠,٣٤٠		
	المجموع	١٣,٨٧٠	٤١			
دستورية	بين المجموعات	٠,٤١٥	٢	٠,٢٠٨	٠,٥٢٦	٠,٥٩٥
	داخل المجموعات	١٥,٣٩٣	٣٩	٠,٣٩٥		
	المجموع	١٥,٨٠٨	٤١			
أخرى	بين المجموعات	٠,٠٤٥	٢	٠,٠٢٢	٠,٠٨٨	٠,٩١٦
	داخل المجموعات	٩,٨٨٧	٣٩	٠,٢٥٤		
	المجموع	٩,٩٣١	٤١			
الأسباب ككل	بين المجموعات	٠,٠٦٢	٢	٠,٠٣١	٠,١٩٧	٠,٨٢٢
	داخل المجموعات	٦,١٥٦	٣٩	٠,١٥٨		
	المجموع	٦,٢١٨	٤١			

يتبين من الجدول (٢١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على جميع مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية تعزى لمتغير التوجه الفكري. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف التوجه الفكري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والذي ينص على: "هل تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟".

انبثق عن هذا السؤال الفرضية الصفرية الآتية: "لا تختلف الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية".

وللإجابة عن هذا السؤال والفرضية المتعلقة به، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)، والجدول (٢٢) يبين ذلك.

جدول (٢٢)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدخل الشهري	المجال (الأسباب)
٠,٣٩	٣,٥٢	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	السياسية
٠,٥٨	٣,٢٣	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٣٠	٣,٣١	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٤٩	٣,٣٤	٤٢	الكلي	
٠,٣٤	٣,٥٧	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	الاقتصادية
٠,٤٧	٣,٢٣	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٤٣	٣,٢٦	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٤٤	٣,٣٥	٤٢	الكلي	
٠,٥١	٣,٤٠	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	الاجتماعية
٠,٧٤	٣,٢٣	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٣٦	٣,٥١	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٦٢	٣,٣٣	٤٢	الكلي	
٠,٥٥	٣,٣٩	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	الإعلامية
٠,٤٤	٣,٠٧	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٧٧	٢,٤٠	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٦٢	٣,٠٦	٤٢	الكلي	
٠,٥٥	٢,٨٩	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	الثقافية
٠,٦٧	٢,٧٥	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٩٩	٢,٩٤	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدخل الشهري	المجال (الأسباب)
٠,٦٨	٢,٨٣	٤٢	الكلية	
٠,٤٤	٣,٥٤	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	تتعلق بمؤسسة
٠,٥٥	٣,٣٢	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	الحكم
٠,٩٠	٣,٣١	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٥٨	٣,٣٩	٤٢	الكلية	
٠,٥٧	٢,٩٠	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	دستورية
٠,٦٩	٢,٩٦	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٥٥	٢,٧٧	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٦٢	٢,٩١	٤٢	الكلية	
٠,٤١	٣,٢٣	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	أخرى
٠,٤١	٣,٣٦	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٨٣	٣,١٧	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٤٩	٣,٢٩	٤٢	الكلية	
٠,٢٤	٣,٣١	١٤	دينار ١٠٠٠ أقل من	الأسباب ككل
٠,٤٧	٣,١٥	٢١	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	
٠,٣٤	٣,١٠	٧	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	
٠,٣٩	٣,٢٠	٤٢	الكلية	

يتبين من الجدول (٢٢) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (٢٣) يبين ذلك.

جدول (٢٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بالأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية وحسب متغير (الدخل الشهري)

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال (الأسباب)
٠,٢٢٣	١,٥٦١	٠,٣٦٦	٢	٠,٧٣٣	بين المجموعات	السياسية
		٠,٢٣٥	٣٩	٩,١٥٣	داخل المجموعات	
			٤١	٩,٨٨٦	المجموع	
٠,٠٦٣	٢,٩٦٤	٠,٥٢٨	٢	١,٠٥٦	بين المجموعات	الاقتصادية
		٠,١٧٨	٣٩	٦,٩٤٩	داخل المجموعات	
			٤١	٨,٠٠٥	المجموع	
٠,٥١٤	٠,٦٧٦	٠,٢٦١	٢	٠,٥٢٢	بين المجموعات	الاجتماعية
		٠,٣٨٦	٣٩	١٥,٠٥١	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٥٧٣	المجموع	
٠,٠٠١*	٧,٧٤١	٢,٢٦٨	٢	٤,٥٣٥	بين المجموعات	الإعلامية
		٠,٢٩٣	٣٩	١١,٤٢٤	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٩٥٩	المجموع	
٠,٧٦٤	٠,٢٧١	٠,١٣٠	٢	٠,٢٥٩	بين المجموعات	الثقافية
		٠,٤٧٩	٣٩	١٨,٦٦٧	داخل المجموعات	
			٤١	١٨,٩٢٦	المجموع	
٠,٥٢٣	٠,٦٥٨	٠,٢٢٧	٢	٠,٤٥٣	بين المجموعات	تتعلق بمؤسسة الحكم
		٠,٣٤٤	٣٩	١٣,٤١٧	داخل المجموعات	
			٤١	١٣,٨٧٠	المجموع	
٠,٧٨٢	٠,٢٤٧	٠,٠٩٩	٢	٠,١٩٨	بين المجموعات	دستورية
		٠,٤٠٠	٣٩	١٥,٦١٠	داخل المجموعات	
			٤١	١٥,٨٠٨	المجموع	
٠,٥٩٧	٠,٥٢٢	٠,١٣٠	٢	٠,٢٥٩	بين المجموعات	أخرى
		٠,٢٤٨	٣٩	٩,٦٧٢	داخل المجموعات	
			٤١	٩,٩٣١	المجموع	
٠,٣٦٦	١,٠٣٢	٠,١٥٦	٢	٠,٣١٢	بين المجموعات	الأسباب ككل

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال (الأسباب)
		٠,١٥١	٣٩	٥,٩٠٦	داخل المجموعات	
			٤١	٦,٢١٨	المجموع	

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \leq \alpha$).

يتبين من الجدول (٢٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الأسباب (الإعلامية) ككل تعزى لمتغير الدخل الشهري. حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) ؛ وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والمتعلقة بمجال الأسباب (الإعلامية) وعلى الأسباب ككل والتي تنص على: "تختلف الأسباب (الإعلامية) والتي أدت إلى قيام الثورات العربية باختلاف الدخل الشهري لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية". ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية، والجدول (٢٤) يبين ذلك.

جدول (٢٤) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في

الجامعات الأردنية على مجال (الأسباب الإعلامية) وحسب متغير الدخل الشهري

المجال (الأسباب)	الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	من ١٠٠٠ - أقل	من ١٥٠٠ فأكثر
الإعلامية	دينار ١٠٠٠ أقل من	٣,٣٩	-	*
	١٥٠٠ من ١٠٠٠ - أقل من دينار	٣,٠٧		*
	من ١٥٠٠ دينار فأكثر	٢,٤٠		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين

متوسطات تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على مجال الأسباب (الإعلامية) بين ذوي

الدخل الشهري (أقل من ١٠٠٠ دينار). وهذا يفسره أن الفئة الأقل من ألف دينار، تكون في بداية دخولها

الحياة العملية، بعد مشوار علمي طويل استنفد مبالغ مالية كبيرة، وأصبحت تحت طائلة المديونية، فالمال عندها

أصبح ضرورة لتسديد ذلك، بالإضافة إلى أهميته عند هذه الفئة أنها تحتاجه لبناء بيت الزوجية وما يتطلبه من تكاليف، لذا فهي الأكثر تأثراً بالذي يجري بمادة الإعلام على اختلاف وسائله، وذلك طمعا من الأنظمة السياسية في زيادة المرتبات المالية من جهة، وكذلك لأن هذه الفئة تتمتع بروح شبابية تميل إلى الظهور، وهذا ما يدفع للاهتمام بالإعلام، لأنه الأكثر تعبيرا عن روح هذه الفئة ويبي ميل الظهور من جهة أخرى . لذا كانت إجابات هذه الفئة أكثر دلالة من فئة ذات الدخل من ألف إلى أقل من ألف وخمسمائة دينار. وبين ذوي الدخل الشهري (من ١٥٠٠ دينار فأكثر) ولصالح ذوي الدخل الشهري (أقل من ١٠٠٠ دينار). وبين ذوي الدخل الشهري (من ١٠٠٠ - أقل من ١٥٠٠ دينار) وذوي الدخل الشهري (من ١٥٠٠ دينار فأكثر) ولصالح ذوي الدخل الشهري ((من ١٠٠٠ - أقل من ١٥٠٠ دينار). وهذا يفسره أن هذه الفئة تكون تحت طائلة الحاجة المالية هي الأخرى كالفئة الأولى، لكون المتطلبات الأسرية كالاحتياجات اليومية والتعليمية للأولاد والمناسبات الاجتماعية، تحتاج لأكثر من المرتبات الشهرية لهذه الفئة، فالمتطلبات تلك تدفع هذه الفئة للاهتمام بالمادة الإعلامية ووسائلها المختلفة، لاستخدامها كوسائل ضغط على الأنظمة السياسية لزيادة المرتبات المالية للوفاء بتلك الاحتياجات، أضف أن اهتمام هذه الفئة يتأتى من كونها تأتي بين فئة الرتبة الأكاديمية (مدرس وأستاذ مساعد) ورتبة (الأستاذ)، فالاهتمام يتأتى عندها من تطلعها للأمام من أجل تحصيل رتبة الأستاذ التي تجعل لهذه الفئة مكانة مرموقة بين أعضاء الجهاز الأكاديمي، لذا كانت إجابات هذه الفئة أكثر دلالة من فئة ذات الدخل ألف وخمسمائة دينار فأكثر.

الخاتمة:

بعد إجراء التحليل لإجابات مدرسي العلوم السياسية حول أسباب الثورات الشعبية، فقد تم التوصل إلى عدة

استنتاجات استوجبت بدورها هي الأخرى توصيات نستعرضها كما يلي:

أولاً: الاستنتاجات : لقد توصل الباحثان إلى عدة استنتاجات هي:

• أن أبرز الأسباب الموجبة لقيام الثورات الشعبية هي الأسباب المتعلقة بمؤسسة الحكم أي الحاكم والدائرة المقربة منه .

• أن غياب الوعي السياسي لدى الحكام وتشبثهم بالسلطة لمدة تطول، يؤدي في نهاية المطاف إلى الخروج عليهم وتلقى بعدها سوء المصير .

• أن السلطة السياسية في أي نظام لاتخاذ بالديمقراطية كسبيل للحكم تفقد مشروعيتها ومصيرها الزوال .

• أن إخفاق الأنظمة السياسية في تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب يؤدي إلى السخط الشعبي و يترجم في نهاية الأمر إلى ثورة ضد القائمين على تسيير تلك الأنظمة.

• أن غياب العدالة الاجتماعية مدعاة شعبية لاستبدال النظام القائم بنظام آخر جديد طمعا في تحقيقها.

• أن الإعلام بشكل عام والموجه بشكل خاص أكبر وسيلة لإظهار عيوب الأنظمة، ويعتبر محرك وحافز يدفع

الشعوب أكثر من غيره نحو الثورة والإطالة بالأنظمة السياسية، وذلك من خلال حملات إعلامية تضخم تلك العيوب.

• إن عدم احترام دستور البلاد وذلك بتحميله من المواد ما تخدم أغراض فتوية، يعني اهتزاز المرجعية التي تعتبر ضابط للمسيرة السياسية، مما يوجب في نهاية الأمر إلى البحث عن ثوابت تضبط المسيرة السياسية ولا تكون إلا بالثورة.

• إن اختزال أجهزة الدولة في حزب واحد، وترك العنان للأجهزة الأمنية والتي تخدم الحزب الحاكم، يؤدي إلى الإحباط لدى فئة الشباب خاصة، عندها يتحينون الفرص للخروج من النظام والإحاطة به.

ثانيا : التوصيات: إن الاستنتاجات السابقة استوجبت التوصيات التالية:

• تقنين مؤسسة الحكم على اعتبارها أبرز الأسباب الموجبة للثورة الشعبية، وذلك بقوانين ملزمة وبالصورة التي لا تقبل التأويل والاحتمال لدى من هم في سدة الحكم وذلك للحيلولة دون استغلالهم لمراكزهم السياسية فيغتصبون ما وراء صلاحياتهم.

• ضرورة الأخذ بالنهج الديمقراطي كسبيل للحكم، وهو ما يضيفي الشرعية لتلك الانظمة وبقائها

• أن تنصرف الأنظمة السياسية إلى تحقيق الأهداف العامة كالررفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لأن ذلك يؤدي إلى رضا الشعوب عن الأنظمة، وهذا يترجم بقبول شرعية القائمين على تلك الأنظمة .

• ضرورة تبني الأنظمة السياسية رسالة إعلامية قائمة على المصداقية والموضوعية في آن واحد، لأن الرسائل الإعلامية الخادعة سرعان ما تكشفها الشعوب فتؤدي عندها إلى الإحباط والحلق والذي يعبر عنه في نهاية الأمر بالثورة .

• ضرورة احترام دساتير الأنظمة السياسية وذلك بمراعاة ثوابتها والحيلولة دون اختراقها، لأنها المرجعية التي تضبط

المسيرة السياسية .

• عدم تبني سياسة الاختزال في الحكم، وتبني قاعدة النظام السياسي المفتوح ليتشاطر الجميع بالانضمام إليه

ومشاركته في المسؤولية كل حسب مقدرته .

المصادر والمراجع

- برنتون، كرين، دراسات تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي - القاهرة، الهيئة العامة، ٢٠١٠، ص ٢٠ .
- الجحشي، بشير، عالمنا العربي ثورات تغيير داخلية أم مشاريع تقسيم خارجية، مجلة الحضارة (بغداد)، العدد ١٠ . ٢٠١١، ص ٧٣ - ٨٠ .
- رجب، ايمان أحمد، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية (القاهرة)، عدد نيسان، ٢٠١١، ص ٤ .
- السلمي، علي، تحليل النظم السلوكية - القاهرة: دار السلام. (د.ت)، ص ١٣٣ .
- شحاته، ووحيد (دنيا ومريم)، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة الدراسات الدولية، (القاهرة)، العدد (١٨٤)، ٢٠١١، ص ١٧-١٠ .
- صيليا، جميل، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢، ص ٢٨١، ٥٦ .
- عبد الفتاح، بشير، الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية، مجلة شؤون عربية، (القاهرة)، العدد (١٤٥)، ٢٠١١، ص ٢٩-٤٢ .
- علي وآخرون، خالد حنفي، ملف الانتفاضات : انحيار النظم السياسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة (القاهرة) العدد (١٨٤). ٢٠١١، ص ٥٦-١٠١ .

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، تقييم الطبقة الوسطى في الاردن - عمان : المطابع المركزية،

٢٠١١، ص ١٨-١٥.

- ناصر، شحاته محمد، سياسة النظم الحاكمة، المستقبل العربي (بيروت)، العدد (٣٨٧). ٢٠١١،

ص ٣٣ - ٥٣ .

- وهبه وآخرون، ربيع. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير عمرو الشوبكي - بيروت: مركز

دراسات الوطن العربي، ٢٠١١، ص ١٠٤.